

الربيع العربي ومشاكل الشباب من وجهة نظر النخبة الأكاديمية: دراسة مطبقة على
عينة من الأكاديميين المصريين بجامعة الملك سعود بالرياض

الدكتور: إبراهيم إسماعيل عبده محمد

جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

الملخص:

تناولت هذه الدراسة الربيع العربي ومشاكل الشباب من وجهة نظر النخبة الأكاديمية ممثلة في عينة من الأكاديميين المصريين بجامعة الملك سعود بالرياض؛ وذلك بهدف رصد وتحليل تصوراتهم بشأن أسباب ونتائج الربيع العربي، وانعكاس ذلك على واقع ومستقبل مشاكل الشباب في الواقع المصري في ظل ما تشهده مصر على المستوى المجتمعي العام من تغيرات اجتماعية بنيوية يجدر تتبعها بالتحليل السوسيولوجي الدقيق. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكيفي؛ وتم اختيار عينة البحث بطريقة الحصر الشامل. وتم تطبيق أداة الدراسة في بداية العام الجامعي 1435/1436 هـ الموافق 2014/2015 م.

Abstract :

This study deals with the so called Arab Spring and the problems of young people from the standpoint of academic elite represented in the sample of academics Egyptians at King Saud University in Riyadh. The aim of the study is to monitor and analyze their perceptions about the causes and consequences of the Arab Spring, and to reflect on the reality and the future of youth problems in the Egyptian society in the light of social changes in that society. Such structural changes should be followed by sociological analysis. The study used the method of qualitative analysis. Research sample was selected in a comprehensive manner. The study data were collected at the beginning of the academic year 1435/1436 corresponding to 2014/2015.

أولاً: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

مشكلة الدراسة وأهميتها:

إن رصد الجهود العلمية المعنية بالشباب يكشف عن أنها قد شهدت تنامياً واضحاً وملموساً على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، منذ تسعينيات القرن الماضي. ورغم أن أوضاع الشباب المصري والعربي عموماً ومشاكلهم قد شغلت العديد من الباحثين والذين اهتموا بتناول العديد منها؛ إلا أن تناول تلك المشاكل في اللحظة الراهنة وفي إطار ما تمر به المنطقة من مستجدات تفرضها تطورات الربيع العربي تبقى مسألة على درجة فائقة الأهمية⁽¹⁾.

فالواقع أن ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي لم يكن متوقفاً في ظل حالة الإحباط والعزوف السياسي رغم وجود إرهاصات ومؤشرات كانت تدل على إمكان انفجار الأوضاع المتأزمة في أي لحظة؛ فلم يكن هناك تخطيط مسبق للثورة على النظام في تونس أو في مصر، بل كانت التظاهرات في بداياتها مطلبية وسرعان ما تحولت تحت وطأة العنف والتجاهل إلى ثورة شعبية تطالب بإسقاط النظام ولعل ما ميّز الحركات الثورية هو الطابع الشبابي الصرف البعيد عن أي تأطير سياسي أو نقابي أو حزبي⁽²⁾.

وكما يبين (عبدالله، 2012) فإن سمة الشبابية تستحق وقفة متأنية ومعقدة؛ فبدون مشاركة فئة الشباب، لم يكن لهذا الزخم الثوري الذي دب في الجسم العربي أن يبدأ ويستمر⁽³⁾. ومن ثم فإن ما زاد من خطورة التحديات التي واجهت الأنظمة في الدول التي شهدت أحداث الربيع العربي تغير الهيكل العمري بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية المرتبطة بكافة التراكيب الديموغرافية الأخرى⁽⁴⁾.

والملاحظ أن ثورات الربيع العربي استطاعت كسر حاجز الصمت والخوف لدى عموم أفراد المجتمع من السلطة، لاسيما لدى الشباب العربي الذي كان العمود الفقري، بل والمحرك الأساس لهذه الثورات، كما أنها خرجت من

قاع المجتمعات، ولم تقم بها النخب في القمة، إضافة إلى أنها عكست رغبة شعبية في تغيير منظومة القيم السياسية السائدة منذ عقود؛ على الرغم مما كان يعترئها من مظاهر للفساد وعدم العدالة الاجتماعية⁽⁵⁾.

وعلى سبيل المثال فإن الثورة المصرية التي تفجرت في 25 يناير 2011 جاءت في وقت لم يتوقعه أحد؛ حيث كان الشعور العام السائد في مصر قبل ذلك التاريخ هو اليأس التام من محاولات الإصلاح أو اتجاه النظام لاتبأ خطوات جادة وملوسة لتحسين أحوال المواطنين في ظل تردي الأوضاع المعيشية⁽⁶⁾.

كذلك فقد اتسمت ثورات الربيع العربي لاسيما ثورة يناير في مصر، من بين ما اتسمت به أنه لم يكن لها تنظيم أو قيادة تقودها على غرار الثورات الأخرى مما أكسبها البعد الشعبي بحيث لم تكن ثورة فتوية إن جاز التعبير⁽⁷⁾.

وكان جلياً أن هناك تباين بين سرعة الشباب الفاعلين في ثورات الربيع العربي؛ عبر استخدامهم وتوظيفهم للوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة كالإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي المتعددة في الحشد والدعوة للتغيير؛ ما ينسجم وسمات مرحلة الشباب ذاتها الأكثر مرونة واستيعاباً للثقافة المرتبطة بالفضاء الإلكتروني غير المحدود. بينما وعلى النقيض اتسمت ثقافة النخبة السياسية المهيمنة - ما قبل الربيع العربي - ببطء الاستجابة وتأخر ردود الفعل المؤثرة⁽⁸⁾.

لكن في المقابل فإن ثورات الربيع العربي لاتزال لم تثبت هويتها إلى هذه اللحظة؛ إذ تعاني من التخبط والإرباك في حسم موضوع الهوية، كما أنها أثار الحشية من احتمال تحولها من ثورات هدفها التغيير الشامل لمواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي القائم، إلى حركات مثيرة للأحقاد العرقية والدينية والطائفية الممهدة لتفكك الدولة وانقسامها، كذلك فإنها لم تسلم من التدخل الخارجي لقوى إقليمية ودولية تحاول حرفها عن مسارها على نحو قد يؤدي لضياح المصالح الوطنية لحساب المصالح الأجنبية⁽⁹⁾.

أيضاً تتسم مرحلة ما بعد الربيع العربي بدرجة كبيرة من التعقيد والفوضى في الوقت نفسه، علاوة على تعدد مساراتها، ما يتوقع معه اختلاف نتائجها⁽¹⁰⁾. وتبرز أهمية الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة استناداً إلى اعتبارات عدة من أهمها ما يلي:

لا تزال الدراسات عن الربيع العربي ولاسيما في علاقته وانعكاساته على الشباب وقضاياهم محدودة؛ مع أن واقع الربيع العربي بحاجة لدراسات معمقة كمية ونوعية بالنظر إلى المسؤولية التي تقع على كاهل الشباب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور الهام الذي يضطلعون به في تقدم مجتمعاتهم وتنميته من جهة، فضلاً عن أن دراسة أسباب ومجريات ونتائج الثورات والحركات الاحتجاجية تبقى مجالاً خصباً للتحليل السوسولوجي الرامي إلى توظيفه لتحقيق الأهداف الوطنية والمصالح العليا للدولة المصرية ولصالح هؤلاء الشباب أنفسهم ومن أجل علاج مشكلاتهم الحياتية من جهة أخرى⁽¹¹⁾.

1. ومع مراعاة أن مشاكل الشباب واحتياجاتهم أصبحت أكثر إلحاحاً كما أن إشباعها قد يتجاوز في غالب الأحيان ما كانت توفره المؤسسات القائمة في السابق⁽¹²⁾.

2. أن مصر تمر حالياً بمرحلة تحول ديموغرافي تتسم بتنامي أعداد الشباب؛ حيث تزيد وبشكل ملحوظ نسبة الفئة العمرية للشباب في السكان زيادة كبيرة مقارنة بنسب الفئات العمرية الأخرى، ومن ثم فإن الاستثمار في هذه الفئة العمرية يبقى ذي أهمية بالغة من شأنها تسريع وتيرة النمو والحد من الفقر والمشكلات الاجتماعية المزمنة⁽¹³⁾. وفي هذا الصدد جاء في دراسة ل (شحاتة، 2011) أن مصر تشهد "مثلها في ذلك مثل الكثير من الدول العربية، ما يعرف بظاهرة الانتفاخ الشبابي، والذي يقصد به الفترة الزمنية التي تكون فيها نسبة الشباب إلى مجموع السكان في تزايد كبير، بالمقارنة مع الفئات العمرية الأخرى؛ فوفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فإن 28٪ من مجموع سكان مصر في عام 2007، تراوحت أعمارهم بين 15-29 عاماً، أي أنهم شكلوا قرابة ثلث

إجمالي السكان في مصر". ومع ذلك، فقد تعرض الشباب المصري لأشكال عديدة من الإقصاء على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها (14).

3. تستمد هذه الدراسة أهميتها أيضاً من أهمية عينة البحث والمتمثلة في النخبة الأكاديمية؛ حيث إنها المنوط بها إعداد أجيال من الشباب وثقلهم بالمعارف والخبرات التي تؤهلهم للخروج إلى الواقع العملي، فضلاً عن أن النخبة الأكاديمية من أكثر فئات المجتمع تفهماً لاحتياجات الشباب بحكم مكانتهم العلمية وأدوارهم الوظيفية في البيئة الجامعية ومن ثم تعاملهم اليومي مع هذه الفئة (15).

وفي ضوء ما تقدم، تتحدد مشكلة هذه الدراسة في تناول الربيع العربي ومشاكل الشباب من وجهة نظر النخبة الأكاديمية ممثلة في عينة من الأكاديميين المصريين بجامعة الملك سعود بالرياض؛ وذلك بهدف رصد وتحليل تصوراتهم بشأن أسباب ونتائج الربيع العربي، وانعكاس ذلك على واقع ومستقبل مشاكل الشباب في الواقع المصري في ظل ما تشهده مصر على المستوى المجتمعي العام من تغيرات اجتماعية بنيوية يجدر تتبعها بالتحليل السوسولوجي الدقيق.

➤ أهداف الدراسة:

1. التعرف على تصورات النخبة الأكاديمية بشأن الربيع العربي في مصر وتحديدًا فيما يتعلق ب: {أسباب حدوث ثورات الربيع العربي - تقييم واقع الأوضاع في مصر بعد الربيع العربي (الايجابيات/ السلبيات)}.
2. الوقوف على رؤى النخبة الأكاديمية للواقع الحالي لمشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي؛ من حيث: (أبرز هذه المشاكل - العوامل المسؤولة عنها - انعكاسات عدم معالجتها بالكيفية الملائمة - الآراء بشأن أنسب الحلول لمواجهتها).
3. الكشف عن تصورات النخبة الأكاديمية بشأن مستقبل مشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي؛ من حيث: (السيناريوهات المحتملة إزاء الأوضاع

المستقبلية لمشاكل الشباب - الدور المنتظر من الدولة المصرية في الفترة القادمة في تصديها لهذه المشاكل).

➤ تساؤلات الدراسة:

1. ما تصورات النخبة الأكاديمية بشأن الربيع العربي في مصر وتحديدًا فيما يتعلق ب: {أسباب حدوث ثورات الربيع العربي - تقييم واقع الأوضاع في مصر

بعد الربيع العربي (الإيجابيات/ السلبيات)}؟

2. ما رؤى النخبة الأكاديمية للواقع الحالي لمشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي وتحديدًا فيما يتعلق ب:

أ. أبرز مشاكل الشباب المصري الملحة فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى الآن؟

ب. العوامل المسؤولة عن مشاكل الشباب المصري فيما بعد 25 يناير 2011م؟

ج. انعكاسات عدم معالجة مشاكل الشباب بالكيفية الملائمة علي المجتمع المصري ككل؟

د. الآراء بشأن أنسب الحلول لمواجهة مشاكل الشباب المصري والقضاء عليها في الوقت الراهن؟

3. ما تصورات النخبة الأكاديمية بشأن مستقبل مشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي (التصور المستقبلي) وتحديدًا فيما يتعلق ب:

أ. السيناريوهات المحتملة إزاء الأوضاع المستقبلية لمشاكل الشباب في ضوء واقع المجتمع المصري فيما بعد الربيع العربي؟

ب. الدور المنتظر من الدولة المصرية في الفترة القادمة في تصديها لمشاكل الشباب من أجل مواجهتها بالشكل الأمثل؟

➤ مفاهيم الدراسة:

(1) - مفهوم النخبة الأكاديمية:

يعرف (الصوفي والبريهي، 2014) النخبة الأكاديمية بأنها: "الفئة التي تحمل أعلى المؤهلات العلمية، والمكانة المتميزة ذاتها في المجتمع، بوعيتها وثقافتها وقدرتها على التأثير في الرأي العام، وتشكيل قيم وثقافة مجموعة كبيرة من المجتمع بحكم طبيعة وظيفتها التدريسية لأجيال من الطلاب والمريدين في المدرجات الجامعية، ومن خلال إصداراتها العلمية ومشاركاتها الثقافية"⁽¹⁶⁾. وتعتمد الدراسة الحالية هذا التعريف كمفهوم إجرائي للنخبة الأكاديمية.

(2) - مفهوم الربيع العربي:

تكشف عملية متابعة ورصد الآراء والتحليلات حول مصدر مصطلح الربيع العربي، الذي أصبح محل جدل لكثيرين عن تباين واسع ووجهات نظر متعددة، فمنهم من نسبه إلى الفيلسوف الأمريكي (جورج ستيانا)، الذي توفي عام 1952م، وكان يقصد منه التحرر من قيود حياة غير محبوبة، أو عمل غير مرغوب فيه إلى حياة وعمل أفضل. وآخرون نسبوه إلى كبار صنّاع القرار السياسي الأمريكي .. على إثر الانتفاضات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن. وقد تم تداوله، أي المصطلح، في معرض وصفهم للتغيرات الجارية على الساحة العربية⁽¹⁷⁾.

بينما يري آخرون أن الغرب يعد هو من أطلق مصطلح الربيع العربي على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية بدءاً بتونس بداية العام الماضي، حيث كانت صحيفة الاندبندنت البريطانية أول من استخدم هذا المصطلح⁽¹⁸⁾. ويعرف (سلامة، 2013) الربيع العربي بأنه: "موجة الاحتجاجات الشعبية العنيفة التي شهدتها الدول العربية وبدأت في تونس في أواخر عام 2010، ثم انتقلت إلى معظم الدول العربية مدفوعة بسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في تلك البلاد، وأدت إلى سقوط عدد كبير من الأنظمة السياسية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن"⁽¹⁹⁾.

أما (الصوفي والبريهي، 2014) فيذهب إلى أن ثورات الربيع العربي هي: "الحركات الاحتجاجية التي خرجت في بعض الدول العربية مطالبة بالتغيير،

والتي بدأت باندلاع الأحداث في تونس في 17 ديسمبر 2010، وأسقطت حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وتعد المفجر لثورات الربيع العربي. وانطلقت بعدها ثورة يناير في مصر... في 25 يناير 2011 وأدت إلى تنحي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن الحكم، ثم امتدت إلى بعض الدول العربية الأخرى⁽²⁰⁾.

ويبين (موسى، 2012) أن مصطلح الربيع العربي أطلق على الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا. وكذلك تنازل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تدرج أيضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية"⁽²¹⁾.

وفي السياق ذاته خلصت إحدى الدراسات المهمة حول الربيع العربي وسيناريوهات المستقبل، إلى أن مصطلح الربيع العربي والذي شاع استخدامه يعني: تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت لأسباب عديدة أبرزها الركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والظلم والاستبداد، واندلعت هذه الثورات لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة بعد أن أشعلتها نار المواطن التونسي محمد البوعزيزي في جمهورية تونس وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضاً رئيسها حسني مبارك كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا، واندلعت كذلك في اليمن وسورية بشكل رئيسي، وعدد من الدول العربية الأخرى كالبحرين وعمان والمغرب والأردن بدرجة أقل من الدول الخمس الأولى"⁽²²⁾.

➤ التعريف الإجرائي للربيع العربي:

يقصد بمفهوم الربيع العربي في هذه الدراسة الإشارة إلى: "الحركات الشعبية السلمية التي انطلقت منذ نهاية عام 2010 في عدد من الدول العربية بدءاً بتونس ثم مصر وبعض الدول العربية الأخرى؛ بوازع من الضغوط الاقتصادية والمطالبات بتوسيع مساحة الحرية المتاحة، فضلاً عن مطالب إضافية متنوعة تصب في مجملها في سياق تحسين أحوال المواطنين في الدول المعنية بعد فشل النظم السياسية القائمة آنذاك عن تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المشروعة".

(3) - مفهوم الشباب:

تباينت اتجاهات العلوم الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتحديد مفهوم الشباب كمرحلة عمرية، وذلك طبقاً للمعيار الذي يتم الاستناد إليه في هذا الشأن⁽²³⁾. ويؤكد على ذلك (حسن، 2009) حيث يبين أن هناك صعوبة في إيجاد تحديد واضح لمفهوم الشباب بسبب الاختلاف حول حدود مرحلة الشباب ذاتها؛ فنجد أن هناك من يحدد هذه المرحلة من سن الخامسة عشر وحتى سن الخامسة والعشرين وهناك البعض الآخر الذي يحدد هذه المرحلة من سن الثالثة عشر ويصل بها حتى سن الثلاثين. وعليه فقد ظهرت اتجاهات متعددة لتعريف هذا المفهوم⁽²⁴⁾.

وفي هذا الإطار يشير (سلامة، 2013) إلى أن مفهوم الشباب يتحدد في: "فترة الانتقال من الطفولة والتي تتميز بالتبعية إلى مرحلة البلوغ التي تتميز بالاستقلالية... وتختلف تصنيفات الفئة العمرية للشباب من مجتمع إلى آخر إلا أنها بشكل عام الفئة العمرية بين 15-35 عاماً"⁽²⁵⁾.

أما (عبد النبي، 2000) فيستخدم مفهوم الشباب للإشارة إلى: "تلك الشريحة الاجتماعية التي تضم السكان في الفئات العمرية من 15-35 سنة أي على مدى عشرين عاماً تقريباً"⁽²⁶⁾.

ويرى (عبد الرازق، 2000) أن الشباب هم: الأشخاص الذين يقعون في الشريحة العمرية من (15-34) عاماً، وتلك الشريحة العمرية تمثل مجموعة من الأشخاص قد يكونون غير متجانسين، وينقسمون إلى الشرائح الآتية، (15-19)، (20-24)، (25-29) وأيضاً من (30-34) عاماً⁽²⁷⁾.

ويذكر (حجازي، 1985) أن "مرحلة الشباب تبدأ بتخطي مرحلة بلوغ الحلم أو اكتمال النضج الجنسي - بلوغ القدرة على التناسل وتيقظ الحاجة الجنسية، ويحدث ذلك عند سن الخامسة عشرة أو قبلها بقليل، وتغطي مرحلة الشباب مدة عشر سنوات تقريباً، فتنتهي في الخامسة والعشرين أو ما حولها"⁽²⁸⁾.

ويرى (نعمه، 2005) أن التحديد العمري للشباب كفئة عمرية ما بين 15-24 سنة، هو تحديد عملي ومقبول؛ فهو يبدأ في عمر يكون فيه البلوغ الجنسي قد تحقق، وينتهي مع السن المفترض لإنجاز الدراسة الجامعية. كما أن حصر الحد العمري ضمن عشر سنوات أكثر عملية من توسيعه الى خمس عشرة سنة (15-30 سنة) الأمر الذي يؤدي الى زيادة حدة التفاوتات المتوقعة في الأوضاع والاهتمامات والأولويات، في مرحلة من الحياة تتميز بتغيرات سريعة وهامة⁽²⁹⁾.

وبصفة عامة يلاحظ أن هناك ثلاثة مداخل رئيسة بصدد تعريف الشباب: المدخل الأول ويرى أن الشباب مرحلة عمرية محددة من مراحل العمر، يتفاوت تحديد بدايتها ونهايتها الزمنية، أما المدخل الثاني فيرى أن الشباب حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان وتتميز بالحوية والنشاط وترتبط بالقدرة على التعلم ومرونة العلاقات الإنسانية، وتحمل المسؤولية. بينما يركز المدخل الثالث في تحديد مرحلة الشباب على اكتمال نمو البناء العضوي والوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان سواء كانت عضوية داخلية أم خارجية. وهناك من يؤكد على أن الشباب فترة تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يشغل وضعية اجتماعية ويؤدي أدواراً اجتماعية سواء داخل الأسرة أو خارجها، وتنتهي هذه المرحلة

حينما يستقر الشخص في شغل مكانته ويؤدي الأدوار التي أهل لها، وهو ما يعني أنه أصبح جزء من النظام المستقر والثابت في المجتمع⁽³⁰⁾.

ويشير تقرير الأمم المتحدة المتعلق بالشباب عام 2003 إلى: أن مفهوم الشباب يعكس معاني مختلفة ترتبط بشكل واضح بالسياق المعرفي المراد استخدامه فيه، فثمة محدد إحصائي لمفهوم الشباب يراهم الفئة العمرية الواقعة ما بين 15-24 سنة، ويكتسب هذا التحديد أهمية عندما يتعلق الأمر بعقد مقارنات جيلية داخل البلدان المعنية وبين البلدان والمجتمعات، حيث يكون العمر المحك الأساسي فيها.

كما أن هناك تحديداً اجتماعياً لمفهوم الشباب، يتم استخدامه حينما يكون الهدف من الدراسة هو الكشف عن السياسات الحكومية الموجهة لقطاعات سكانية معينة، وكذلك الكشف عن الأدوار المجتمعية المتعلقة بمرحلة المراهقة والنضج. ويمكن تفسير التباين بين محاولات تحديد مفهوم للشباب إلى تباين الأطر المرجعية النظرية بالأساس، والمعايير التي يعتمد عليها الباحثون في تحديد بداية ونهاية مرحلة الشباب هذا من جهة، وإلى تنوع السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تدرس فيها الظواهر المتصلة بالشباب من جهة أخرى⁽³¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الشباب على وجه الخصوص يحتاجون إلى عناية خاصة لاعتبارات عديدة من بينها: خصوصية المرحلة العمرية للشباب وما تتميز به من تحولات في الشخصية والطباع والسلوك وغيرها، كما أنه وإذا لم نهتم بالشباب ونتكفل بحل مشكلاتهم وتلبية حاجاتهم فإننا نساهم في تعطيل طاقات منتجة أساسية في المجتمع، ومن ثم فإن الاهتمام بهذه الشريحة والتكفل بمشكلاتها أصبح مطلباً أساسياً لمشاركة فاعلة لهذه الطاقات المنتجة، لاسيما عندما يكون للشباب وزن في التركيبة السكانية. ويضاف إلى ذلك إن شعور الشباب بالتهميش وانعدام العدالة وغيرها من المشكلات التي قد يعانون منها، تعد إحدى الأسباب الدافعة إلى اليأس والإحباط والنزعات العدوانية والعنيفة التي تنعكس على المجتمع كله دون شك⁽³²⁾.

كما أن الشباب ليسوا فئة متجانسة، لا من حيث المراحل العمرية الداخلية، أو حسب النوع، أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي، أو محل الإقامة في الريف أو الحضر، أو الفرص الاجتماعية، أو الوعي .. إلخ. فضلاً عن أن الشباب فئة اجتماعية وجيل اجتماعي ثقافي تتحدد خصائصه وأوضاعه وتطلعاته بالحالة البنائية للمجتمع المحدد. ويلاحظ كذلك أن الشباب هم الأكثر تأثراً بالمتغيرات العالمية مقارنة بغيرهم في ظل ما أفضت إليه العولمة من تقريب للمسافات، وبروز الاتصالات السريعة والفضاءات المفتوحة بما تحمله في طياتها من تنوع ثقافي يصل إلى حد التناقض، ومن ثم يجعل جماعات من الشباب أكثر مواجهة لقضايا الصراع الثقافي والقيمي وبروز أزمة الهوية⁽³³⁾.

➤ التعريف الإجرائي للشباب:

تفيد هذه الدراسة بصدد تحديد مفهوم مرحلة الشباب من المعيارين الزمني والاجتماعي في آن واحد من خلال دمجها معاً لتلافي أوجه القصور الناتجة عن الاعتماد على أحدهما دون الآخر⁽³⁴⁾. وعلى هذا الأساس تطور الدراسة مفهومها عن الشباب بالاستناد إلى المعيار الزمني - الاجتماعي لكونه أكثر المعايير ملائمة وأقربها إلى الدقة، ويقوم هذا المعيار أساساً على قصر المفهوم على المرحلة العمرية التي تتراوح ما بين 15-30 سنة، بوصفها الفترة التي يصبح للفرد الشاب فيها القدرة على تحمل الأعباء المفروضة عليه من جانب مجتمعه، كما يكون مهيناً بالفعل للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة به.

(4) - مفهوم مشاكل الشباب:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية المشكلة الاجتماعية بأنها: "حالة من الاضطراب والتعطيل لسير الأمور في المحيط الاجتماعي بالطريقة المرغوبة أو المتوقعة. وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدداً من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار

العام المتفق عليه. وعادة ما تكون المشكلة الاجتماعية ذات تأثير معوق لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي العام كإدمان المخدرات، وانحراف الأحداث⁽³⁵⁾.

وتناول تيودرسون "المشكلة الاجتماعية بوصفها: "حالة أو موقف غير مرغوب فيه باتفاق غالبية لها وزنها من الناس في مجتمع من المجتمعات، ويورد من الأمثلة على المشكلات الاجتماعية: انحراف الأحداث، تعاطي المخدرات، الجريمة، الدعارة، الطلاق، البطالة، الفقر، المرض العقلي". بينما يعرف "لسلي" المشكلات الاجتماعية بأنها "جزء من السلوك الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاسة، أو شقاء خاص أو عام، ويتطلب - بالتالي - إجراءً جماعياً لمواجهة، ويتفق "دنتلر" و"ريدينج" على أن المشكلة الاجتماعية عبارة عن حالة تنظر إليها الجماعة على أنها انحراف وخروج عن الحدود الاجتماعية المرسومة، أو إنها تدمير للنظام الاجتماعي القائم، كما إنها طريق لسلوك يخرج فيه شخص أو جماعة ما عن المتعارف عليه اجتماعياً⁽³⁶⁾.

كما أشارت بعض التفسيرات إلى أن المشكلة الاجتماعية في جوهرها هي معوق من نوع ما؛ يتطلب مواجهة إصلاحية تختلف من مكان لآخر ومن جماعة لأخرى ومن طبقة لأخرى⁽³⁷⁾. ويذهب (فيرتشايلد) إلى أن المشكلة الاجتماعية "موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية أو يتحتم معه تجميع الوسائل الاجتماعية لمواجهة ولتحسينه". ويرى "قوللر" أنها تمثل حالة اجتماعية ينظر إليها عدد كاف من الأفراد باعتبار أنها حالة غير مرغوب فيها، وبالتالي يعتقد هؤلاء أن شيئاً ما ينبغي فعله من أجل حل تلك المشكلة.

ووفقاً لما يطرحه (غيث، 1989) فإن المشكلات الاجتماعية تختلف نتيجة لعدة ظروف منها: درجة التغير الاجتماعي التي يتعرض لها المجتمع، وطابع البناء الاجتماعي، وحجم المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها، ودرجة التقدم التكنولوجي والعلمي، ونوع التنظيم الاجتماعي، والإطار الأيديولوجي الذي يحدد علاقات الناس في الحياة الاجتماعية، ولهذا تختلف المجتمعات اختلافاً بيناً في طبيعة المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها وفي نظرتها إليها وفي طريقة حلها⁽³⁸⁾.

وكما هو ملاحظ فإن معظم التعريفات تدور حول المشكلات الاجتماعية بالدرجة الأولى، ولذا فإن هذه الدراسة عمدت إلى تطوير مفهومها عن مشاكل الشباب على النحو الذي يتفق والأهداف المحددة كما يلي:

➤ التعريف الإجرائي لمشاكل الشباب:

يقصد بمفهوم مشاكل الشباب في ضوء تعريف مفهومي الشباب والمشكلات الاجتماعية: "معوقات تعترض الشباب المصري عن النهوض بأدوارهم المتوقعة منهم، كما أنها تعبر عن مواطن خلل كامنة في البناء الاجتماعي ما يحتاج بالضرورة إلى البحث عن حلول عملية مؤثرة تقضي على مواطن الخلل تلك وتستعيد للبناء الاجتماعي سلامته وللشباب أدوارهم؛ وهي مهمة يجب أن تضطلع بها الدولة ممثلة في الأجهزة الرسمية المعنية بالأساس؛ لكونها تتجاوز قدرات الشباب الفردية، ولأنها تأخذ صفة العمومية والانتشار".

➤ التوجه النظري للدراسة:

سعت العديد من الاتجاهات والمقاربات النظرية إلى تحليل واقع الشباب ومشكلاته بشكل عام، والشباب العربي بشكل خاص. وتعتمد هذه الدراسة في فهم موضوعها المطروح على عدد من التوجهات النظرية التي تشمل كلاً من: (المنظور الوظيفي، والمنظور النقدي، ومنظور الماركسية البنوية). فمن ناحية ترى الدراسة في المنظور الوظيفي منظوراً ملائماً لتفسير بعض جوانب مشكلة البحث؛ حيث يقوم هذا المنظور أساساً على تصور المجتمع كوحدة متكاملة تتكون من وحدات جزئية صغيرة إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه وذلك من خلال قيام كل جزء من الأجزاء التي يتألف منها المجتمع بالوظيفة المحددة له⁽³⁹⁾.

ويبحث المنظور الوظيفي في قضايا الشباب من أجل توظيف نتائجها لضبط الشباب في اتجاه القيم والمعايير والقوانين السائدة، كما ينظر إلى الشباب باعتبارهم وسائل لتحقيق أهداف ومشروعات وبرامج التنمية، وغالباً ما يتجه

المنظور الوظيفي بوصفه أحد أهم التوجهات النظرية المثالية؛ لافتراض أن المؤسسات الاجتماعية القائمة تعمل كأجزاء تكاملية في النسق الاجتماعي الكلي، وإذا ما حدث خلل في أحد أنساق البناء الاجتماعي، فسينعكس بالسلب على كافة الأنساق، وسيؤثر بصورة سلبية على كل أفراد المجتمع وفتاته وبخاصة الشباب⁽⁴⁰⁾.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى مشاكل الشباب المصري بوصفها مهددات خطيرة تعيق استمرار البناء الاجتماعي؛ بالنظر إلى أنها من شأنها أن تحول دون مساهمة الشباب مساهمة فعالة في تنمية مجتمعهم والنهوض بأدوارهم المفترض القيام بها، ما يحرم المجتمع من جهودهم الضرورية واللازمة، ومن ثم تكون المحصلة حدوث خلل وظيفي على المستوى العام للبناء الاجتماعي قد يؤدي حال استمراره إلى انهيار الكيان بجممله؛ ومن أجل استعادة النسق الكلي لحالته الطبيعية والقضاء على مواطن الخلل الوظيفي تلك لا بد من أن يسعى جاهداً لحل مشاكل الشباب من أجل استعادة دورهم المنتظر والذي لا غنى عنه.

أيضاً تركز الدراسة على المنظور النقدي في رؤية مشاكل الشباب، اعتماداً على أن الشباب يعاني من مشكلات اجتماعية مختلفة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن أحد الأهداف الرئيسة للمنظور النقدي يتمثل في البحث عن أسباب المشكلات في بناء المجتمع والظروف المحيطة، أي ربط الحياة اليومية بمشكلاتها وقضاياها بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبنوية في المجتمع؛ من منطلق أن علم الاجتماع يهتم بالسياقات التي تنشأ أو تظهر فيها المشكلات الاجتماعية⁽⁴¹⁾.

ومن ثم فإن تحليل مشاكل الشباب المصري في هذا الإطار يقتضي تفهم السياق المجتمعي العام الذي أدى إلى نشأتها وتطورها على النحو الذي تتواجد عليه فعلياً الآن، على تنوع تلك السياقات: سياسية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية؛ فجميعها تعد الإطار الذي تتبلور على أساسه مشاكل الشباب؛ ما يعني أن

أي محاولة لحل تلك المشكلات لن تكون ناجحة إذا لم يتم تفهم السياقات التي نشأت فيها أصلاً.

أما منظور الماركسية البنيوية فيركز في تفسير التغير الاجتماعي على البني الاقتصادية الاجتماعية وقوانينها؛ من زاوية أن البني الاجتماعية الكامنة هي التي تحدد أفعالنا، وتعمل من خلالها، وأن أفعالنا تعمل على إعادة البني وإدامتها، وأحياناً على تحويلها عن طريق الثورة، فالبشر - بناءً على هذا الرأي - يضحون دُمى للبنية الاجتماعية، ومن ثم فإن التحولات الاجتماعية هي تحولات مرهونة بالبنية الاجتماعية ومكوناتها، ومسيرتها وعوامل التغير كامنة في تلك البني بصورة موضوعية⁽⁴²⁾.

وترى الدراسة فيما طرحته الماركسية البنيوية مدخلاً لفهم ما حدث في مصر في ظل أحداث الربيع العربي؛ حيث انطلق الشباب نحو تغيير واقع اجتماعي وسياسي قائم منذ عقود؛ مع ملاحظة أن محركهم الأساسي في ذلك كان يرتبط بتدهور الأحوال الاقتصادية والمعيشية بالطبع مع وجود دوافع أخرى. ما يعنى أن ما جرى كان له محركات عدة لكن العامل الاقتصادي كان فاعلاً وبقوة؛ وهو جوهر ما تطرحه الماركسية البنيوية.

وبطريقة أخرى، فإن الأحوال الاجتماعية تعد انعكاس أو نتاج للظروف السياسية والاقتصادية، والتي أفضت إلى أن انتشر بين صفوف الشباب المصري مشاعر اليأس والإحباط والاعتراب والرغبة بالهجرة، في ظل حالة من غياب العدالة والمساواة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والإحساس بالظلم الاجتماعي، كل ذلك أدى إلى إشعال الحركات الاحتجاجية في مصر وعدد من البلدان العربية؛ حيث لعب الشباب دوراً محورياً في المطالبة بالتغيير الاجتماعي وتحسين أحوالهم الاقتصادية ومنحهم مزيد من الحريات السياسية. مع ملاحظة الدور الذي لعبته التكنولوجيا الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والتويتز واليوتيوب وغيرها في نشر الاحتجاج داخل أرجاء مصر، كما وفرت فرصة للشباب للتواصل والتنسيق دون رقابة⁽⁴³⁾.

➤ الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الأدبيات المتوفرة حول الربيع العربي نجد أنها لا تزال في بداياتها؛ وقد أمكن الوقوف على بعض الدراسات التي تم إجراؤها في هذا الإطار. ومن ذلك دراسة (محمد تركي بني سلامة (2013) والتي هدفت إلى التعرف على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، وخطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، والإنجازات التي حققها الحراك ومستقبل الحراك، كما هدفت إلى التعرف على مدى تأثير تلك التوجهات بعوامل الجنس، الحالة الاجتماعية، العمر، الإقليم، مكان الإقامة، الوظيفة، مستوى دخل الأسرة الشهري، المستوى التعليمي، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والنوادي والمنتديات ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز الدراسات والبحوث وغيرها، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، والمشاركة في الانتخابات النيابية عام 2013، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية.

ولتحقيق ذلك، فقد تم تصميم استبيان وزع على 500 شخص من ناشطي الحراك الشبابي، وتمت معالجة البيانات من خلال تحليل 434 استبيان من الاستبيانات المرتجعة والصالحة للتحليل، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المعروفة، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما كشفت عنه نتائج تحليل الدراسة الميدانية من أن أكثر الأسباب تأثيراً على نشأة الحراك الشبابي في الأردن هي الأسباب الاقتصادية.

وبينت النتائج أن الاتجاه العام لردود الفعل الرسمي تجاه الحراك، ودور مؤسسات المجتمع المدني في نشأة الحراك وتطوره كان إيجابياً بدرجة متوسطة، في حين كان الاتجاه العام نحو ردود الفعل الشعبية تجاه الحراك من وجهة نظر القائمين عليه إيجابياً بدرجة عالية. كذلك فقد كان الاتجاه العام نحو خطاب وأدوات وأساليب وأداء الحراك إيجابياً لحد ما، أيضاً فقد كان الاتجاه نحو

استمرارية الحراك في المستقبل بدرجة عالية بغض النظر عن الضغوط الخارجية والداخلية لإنهائه. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها اعتبار الإصلاح ضرورة ومصالحة وطنية، وكذلك تفعيل الشراكة بين الشباب ومؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم وتطوير عمل الحراك الشبابي، وتعزيز دور المرأة فيه⁽⁴⁴⁾.

وأوضحت دراسة محمد عبد الغفور الشيوخ (2013) وجود تأثيرات جوهرية متبادلة بين حركات الإسلام السياسي، لا سيّما تلك التي وصلت إلى سدة الحكم في دول الربيع العربي، وبين الثورات التي حدثت آنذاك. وتجلّت أبرز مظاهر التأثير في تقديم حركات الإسلام السياسي الجديدة نفسها بصورة مختلفة عن نظيراتها القديمة. وجرى التركيز على التعريف بماهية الثورات العربية بوصفه فعلاً احتجاجياً نابعاً من أسباب داخلية موضوعية تتعلق بالأساس بمطالب الجماهير بما فيهم الشباب⁽⁴⁵⁾.

أما دراسة خالد الصوفي، و علي البريهي (2014) والتي تم إجراءها بعد مرور أكثر من عام على اندلاع أول احتجاجات شعبية شهدتها بعض الدول العربية، ويعد مرور عام على هذه الأحداث هو الوقت الأنسب والموصى به علمياً لقياس تأثيرات وسائل الإعلام وأدوارها في تشكيل الاتجاهات والصور الذهنية لدى جماهيرها. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو ما عرف إعلامياً بثورات "الربيع العربي" من خلال المحاور التالية: قياس اتجاهات هذه النخبة نحو وطنية الثورات، واتجاهاتها نحو أسباب قيام الثورات، واتجاهاتها نحو محركات الثورات، واتجاهاتها نحو الأنظمة العربية، وخاصة التي قامت ضدها الثورات.

وقامت الدراسة الميدانية بتطبيق استبيان بأسلوب عشوائي، في خمس جامعات يمنية حكومية، وعلى عينة حجمها 120 مبحوثاً من الأكاديميين العرب العاملين في هذه الجامعات، ممن يحملون الدرجات العلمية (أستاذ مساعد وأستاذ مشارك وأستاذ). وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة، أهمها: 73.3% من النخبة الأكاديمية العربية يهتمون بمتابعة أخبار ثورات الربيع العربي وتطوراتها،

و 20.3٪ منهم يبدون اهتماماً متوسطاً، و 5.8٪ لا يهتمون. وجاءت القنوات الفضائية الإخبارية كأهم مصدر في ترتيب المصادر الإعلامية التي تتابعها النخبة الأكاديمية العربية في اليمن وتستقي من خلالها الأخبار والمعلومات عن ثورات الربيع العربي. وقد جاء على رأس هذه القنوات تفضيلاً لدى المبحوثين قنوات: الجزيرة، ثم العربية، ثم الربي بي سي، ثم قناة الحرة، بينما جاءت الفضائيات اليمنية الخاصة في الترتيب الثاني؛ وفي الترتيب الثالث جاءت وسائل التواصل الاجتماعي. وجاء اتجاه الأكاديميين العرب نحو ثورات الربيع العربي إيجابياً بنسبة 52.5٪، وسلبياً بنسبة 34.2٪، وجاء محايداً بنسبة 13.3٪ (46).

➤ تعليق عام:

يلاحظ أن الدراسات السابقة التي اتخذت من الربيع العربي موضوعاً لها لا تزال في مراحلها الأولى؛ وهو ما يعكس أهمية الدراسة الحالية في تناول هذا الموضوع. وبالإشارة إلى الدراسات القليلة المتاحة في هذا الإطار نجد أنها تتفق مع الدراسة الراهنة في تناول الربيع العربي كمتغير رئيس، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسات في ربط هذا المتغير بمشاكل الشباب من وجهة نظر عينة من النخبة الأكاديمية؛ بغرض تحقيق أهداف الدراسة المحددة، كما أنها تختلف من حيث مجتمع البحث؛ حيث يلاحظ أن جميع الدراسات المشار إليها اتخذت من مجتمعات أخرى كالأردن واليمن مجالاً لها في حين يتمثل مجتمع البحث للدراسة الحالية في الأكاديميين المصريين على وجه الخصوص باشتراطات معينة موضحة لاحقاً.

➤ الأسلوب المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الكيفي؛ والذي يركز على تفصي دلالة المحتوى الكامن للبيانات المستمدة من عينة البحث؛ وذلك في محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة، من خلال تحليل مضمون نتائج المقابلات المتعمقة مع

حالات الدراسة؛ بقصد الإحاطة بالأبعاد المرتبطة بمعالجة مشاكل الشباب المصري في ظل أحداث الربيع العربي وما بعدها والحصول على بيانات دقيقة حولها.
 ➤ مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع الأكاديميين الذين يحملون الجنسية المصرية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض بمختلف تخصصاتهم من الذكور والإناث بكافة كليات الجامعة. وقد تم اختيار فئة الأكاديميين تحديداً باعتبارهم مكوناً أساسياً من مكونات النخبة المصرية بالنظر إلى مستواهم العلمي والثقافي ودورهم في تشكيل وعي قطاع هام ومؤثر جداً من المجتمع وهم الشباب، فضلاً عن صلتهم الوثيقة بالشباب من خلال قيامهم بمهامهم التعليمية داخل الجامعة وأدوارهم في خدمة المجتمع خارج الجامعة؛ ما يجعلهم على إطلاع ودراية بمشاكل الشباب موضع التحليل.

➤ عينة الدراسة: حجمها وطريقة ومعايير اختيارها:

تم اختيار العينة بطريقة الحصر الشامل لجميع الأكاديميين المصريين العاملين بكلية الآداب جامعة الملك سعود بالرياض وقت إجراء الدراسة؛ وقد تم اشتراط أن تكون الدرجة العلمية لمن يتم اختيارهم ضمن عينة البحث: {أستاذ، أو أستاذ مشارك، أو أستاذ مساعد (تعادل درجة مدرس في الجامعات المصرية)}؛ ما يعني أنه قد تم استبعاد غير الحاصلين على المؤهل العلمي (الدكتوراه) والعاملين بوظائف محاضر أو غيرها. وفي ضوء ذلك فقد بلغ إجمالي الحالات ضمن عينة الدراسة (30) حالة بمختلف الأقسام الأكاديمية (ذكوراً وإناثاً).

وقد تم الرجوع إلى كتيب دليل الأكاديميين الصادر عام 1434هـ، والذي أعدته إدارة الاحصاء والمعلومات بوكالة جامعة الملك سعود للتطوير والجودة؛ وذلك للحصول على بيانات كافة الأكاديميين الذين تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل، مع ملاحظة وجود بعض الاختلافات البسيطة نظراً لانتهاؤ عقود البعض ممن وردت أسماؤهم ضمن الكتيب خلال السنة الأخيرة⁽⁴⁷⁾.

جدول (1) خصائص الحالات ضمن عينة الدراسة

المتغيرات	ك	%	
التخصص (القسم الأكاديمي)	الإعلام	5	16.66
	التاريخ	3	10
	الجغرافيا	1	3.33
	الدراسات الاجتماعية	9	30
	اللغة الانجليزية وآدابها	1	3.33
	اللغة العربية وآدابها	6	20
	علوم المكتبات والمعلومات	5	16.66
النوع	ذكور	20	66.66
	إناث	10	33.33
الفئات العمرية	من 30 – أقل من 40 عام	3	10
	من 40 – أقل من 50 عام	16	53.33
	من 50 – أقل من 60 عام	11	36.66
الدرجات العلمية	أستاذ	7	23.33
	أستاذ مشارك	14	46.66
	أستاذ مساعد	9	30
سنوات العمل بجامعة الملك سعود	أقل من 3 سنة	2	6.66
	من 3- أقل من 6 سنة	5	16.66
	من 6- أقل من 9 سنة	11	36.66
	أكثر من 9 سنوات	12	40

➤ أدوات جمع البيانات:

استعانَت الدراسة بـ"المقابلة" كأداة بحثية ملائمة تتفق وتحقيق أهدافها، خاصة مع تبني الدراسة لأسلوب التحليل الكيفي؛ حيث تشير "المقابلة" إلى حالة من

التفاعل اللفظي بين فردين في موقف المواجهة أحدهما الباحث والآخر المبحوث؛ بهدف جمع بيانات محددة عن الموضوع محل الدراسة⁽⁴⁸⁾.

وقد تم إجراء المقابلات بشكل فردي مع كل حالة من الحالات المدرجة ضمن عينة البحث؛ وتم إتاحة الفرصة للمبحوثين للإدلاء بأرائهم بجرية تامة فيما يتعلق بالنود الأساسية التي تضمنها دليل المقابلة والذي تم إعداده لهذا الغرض.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم عرض "دليل المقابلة" عند إعداده على مجموعة من المحكمين لإبداء ملاحظاتهم بخصوصه وبقصد التأكد من مدى كونه مناسب لتحقيق أهداف الدراسة المحددة؛ وقد وردت بالفعل للباحث مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار، كذلك فقد تم تطبيق دليل المقابلة على بعض الحالات المحدودة "كاختبار قبلي"، وبناء عليه تم صياغة أداة الدراسة في صورتها النهائية.

➤ المدى الزمني لتطبيق الدراسة:

تم تطبيق أداة الدراسة في بداية الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1435/1436 هـ الموافق 2014/2015 م.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة:

(أ) - الخصائص الأولية:

1. فيما يتعلق بوصف خصائص حالات الدراسة:

تم إجراء مقابلات مع (30) حالة من الأكاديميين المصريين بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بالرياض، والذين تم اختيارهم بطريقة الحصر الشامل، وقد توزعت حالات الدراسة على كافة التخصصات أو الأقسام الأكاديمية الموجودة في إطار كلية الآداب؛ حيث توزعت بواقع تسع حالات لقسم الدراسات الاجتماعية، وست حالات لقسم اللغة العربية وآدابها، وخمس حالات لكلاً من قسمي الإعلام وعلوم المكتبات والمعلومات، وثلاث حالات لقسم التاريخ، وحالة

واحدة لكلاً من قسيمي الجغرافيا واللغة الانجليزية وآدابها. وفيما يتعلق بالنوع فقد توزعت حالات الدراسة بواقع عشرون حالة من الذكور في مقابل عشر حالات من الإناث. وقد تراوحت أعمار حالات الدراسة ما بين 30 إلى 60 عاماً؛ حيث توزعت الفئات العمرية بواقع ست عشرة حالة للفئة العمرية من 40 - أقل من 50 عام، وأحد عشرة حالة للفئة العمرية من 50 - أقل من 60 عام، وثلاث حالات للفئة العمرية من 50 - أقل من 60 عام. وفيما يخص الدرجات العلمية فقد توزعت بواقع أربع عشرة حالة لمن هم على درجة أستاذ مشارك، وتسع حالات لمن هم على درجة أستاذ مساعد، وسبع حالات لمن هم على درجة أستاذ. أما بالنسبة لسنوات العمل بجامعة الملك سعود فقد جاءت بواقع تسع سنوات فأكثر لما يعادل اثني عشرة حالة، ومن 6- أقل من 9 سنة لما يوازي أحد عشرة حالة، ومن 3- أقل من 6 سنة لعدد خمس حالات، بينما بلغ مجموع الحالات التي بلغت سنوات عملها بالجامعة أقل من 3 سنوات حالتين فقط.

2. فيما يتعلق بمصدر المعرفة بالأحداث الجارية في مصر مع بداية أحداث الربيع العربي:

كشف استطلاع رأي حالات الدراسة بشأن مصدر المعرفة بالأحداث الجارية في مصر مع بداية أحداث الربيع العربي، عن تنوع هذه المصادر؛ حيث جاء في مقدمة هذه المصادر متابعة القنوات الفضائية المصرية أو العربية أو كليهما معاً، يلي ذلك شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر وماي سبيس.. الخ، والمواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، ثم الصحف المصرية التي تصل الرياض، ثم الصحف السعودية والعربية، فضلاً عن التواصل مع الأهل والأصدقاء في مصر، وكذلك النقاشات والحوارات مع الزملاء المصريين بالسعودية في إطار الجامعة أو خارجها.

ويلاحظ أن حالات الدراسة كشفت عن أنها لا تعتمد في معظم الأحيان على مصدر وحيد للمعرفة؛ بمعنى أنها تجمع بين أكثر من مصدر في ذات الوقت،

وإن احتلت كلاً من القنوات الفضائية وشبكات التواصل موقع الصدارة في هذا الإطار.

(ب)- الربيع العربي في مصر من وجهة نظر النخبة الأكاديمية:

1. فيما يتعلق بأسباب حدوث ثورات الربيع العربي:

كشفت المقابلات المعمقة مع حالات الدراسة عن تعدد الأسباب التي يعتقدون أنها تفسر حدوث ثورات الربيع العربي عموماً و25 يناير 2011 في مصر خصوصاً؛ ومن خلال تحليل مضمون هذه الأسباب أمكن تصنيفها لتشمل: تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية وعدم تلبية الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، والقهر والاستبداد السياسي، وضعف هامش الحرية المتاح للتعبير عن الرأي، وعدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص، بجانب تراكم المشكلات الاجتماعية لاسيما الفقر والبطالة والمرض وبقاؤها لعقود متتالية دون حل، وتفشي الفساد الإداري والمالي في القطاع الحكومي، وبقاء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما هي دون تطور لفترات طويلة، إضافة لعدم العدالة في توزيع ثروات الدولة، وتزايد حدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتآكل الطبقة الوسطى، وعدم حيادية أو نزاهة الإعلام والتغني بمنجزات وهمية للنظام القائم آنذاك مما استفز مشاعر المواطنين الذين لم يلمسوا أي تغيير حقيقي على أرض الواقع للأفضل.

بينما فسرت بعض حالات الدراسة حدوث ثورات الربيع العربي بأسباب أخرى تتعلق بالدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت عموماً في زيادة الوعي الجماهيري بصورة غير مسبقة، فضلاً عن استغلال تلك الوسائل في الحشد الجماهيري بسهولة، أو أن ثورات الربيع العربي في مصر وغيرها تشترك في كونها نتيجة لتراكم الشعور بالمهانة وامتهان الكرامة. في حين أشارت حالتين من حالات الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من وجود أسباب للثورة إلا أن ما حدث يرتبط بمؤامرة دولية كبرى لا تستهدف مصالح الشعب

المصري أو الشعوب العربية بالأساس، أو أن ثورات الربيع العربي هي مجرد فعل تدميري لتخريب الوطن.

2. فيما يتعلق بتقييم واقع الأوضاع في مصر بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م:

انقسمت حالات الدراسة فيما يتصل بتقييم واقع الأوضاع في مصر بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م إلى ثلاث فئات أساسية: الفئة الأولى ويمثلها تسع حالات وترى أن الأوضاع في مصر أكثر إيجابية (أفضل) عما كانت عليه من قبل، أما الفئة الثانية فتري أن الأوضاع في مصر أكثر سلبية (أسوأ) عما كانت عليه بواقع ثلاث عشرة حالة، في حين ذهبت الفئة الثالثة بواقع ثمان حالات إلى أن الأوضاع في مصر كما كانت عليه قبل 25 يناير 2011م.

3. فيما يتعلق بأبرز الايجابيات في الواقع المصري بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م:

كان ضرورياً أن تسعى الدراسة لمناقشة أبرز الايجابيات في الواقع المصري بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م كما تراها الحالات التي ذهبت إلى أن الأوضاع في مصر أفضل عما كانت عليه من قبل؛ حيث تبين أنها تستند في موقفها المبين إلى بعض الايجابيات التي رصدتها وتشمل: كون الثورة في حد ذاتها كانت محاولة لتجاوز وضع مصر السيء (اقتصادياً - واجتماعياً وسياسياً) إلى آخر أفضل منه، وأن الثورة أدت إلى ارتفاع نسبة حريات الرأي والتعبير بصورة غير مسبوقه ومطالبه الشعب المصري بحقوقه المسلوبة، كما نجحت في التخلص من نظام سياسي استمر عدة عقود وفشل في تحقيق طموحات وتطلعات المصريين لاسيما الشباب، فضلاً عن القضاء على مشروع التوريث (توريث الحكم من الرئيس الأسبق مبارك إلى نجله جمال)، كما ساهمت ثورة يناير في التأكيد بالبرهان العملي على ضرورة أن يراعي أي نظام سياسي قادم مصالح الشعب بالأساس وإلا فإن الشعب لن يحتمل الصمت مرة أخرى لفترة طويلة،

أيضاً فقد دحضت مقولة أن الشعب المصري مهادن ومستكين ويتمتع بصبر لا حدود له، كما أتاحت الفرصة لتغيير الوجوه القديمة من رموز نظام مبارك والتي أثبت الواقع العملي فشل سياساتها وطريقة إدارتها للدولة.

4. فيما يتعلق بأبرز السلبات في الواقع المصري بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م:

على نفس النهج المبين في النقطة السابقة؛ فقد سعت الدراسة إلى تفصي أبرز السلبات في الواقع المصري بعد 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م من وجهة نظر الحالات التي رأت أن الأوضاع في مصر أكثر سلبية (أسوأ) عما كانت عليه من قبل؛ وتنوعت السلبات التي حددتها في هذا الإطار لتتضمن: عدم الاستقرار الأمني وسيادة حالة من الفوضى في الشارع المصري، وارتباك المشهد السياسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض معدل النمو، وكثرة المظاهرات والحركات الاحتجاجية مبرر أو بدون مبرر، وزيادة نسبة الجريمة، وارتفاع معدلات التحرش الجنسي والانفلات الأخلاقي، وسيادة نظرة تشاؤمية لدى كثير من المصريين بشأن المستقبل، فضلاً عن زيادة نسبة الفقر والفقراء، وارتفاع نسبة البطالة، وزيادة معاناة المواطنين لاسيما فيما يتعلق بالأمور الخدمية. كما أضافت حالات أخرى سلبات تشمل: زيادة المطالب الفئوية برفع الأجور والمكافآت والحوافز وتشمل المطالبة بزيادة الرواتب، وتحسين الأجور والحوافز وربطها بساعات العمل، والمطالبة بالتعيين أو تثبيت العمالة المؤقتة، أو مواجهة قرارات وسياسات حكومية تعتقد فئات معينة أنها تضر بمصالحها، وتدهور الأداء الحكومي وتدني فعاليته في معالجة مشكلات المصريين، وتراكم الإحباط والاحتقان والاستياء الشعبي العام بين جموع المصريين خاصة الشباب، بجانب زيادة حدة النزعة الطائفية والمذهبية على نحو غير مسبوق.

5. فيما يتعلق بأسباب إزاحة النظام في 30 يونيو 2013م من وجهة نظر النخبة الأكاديمية:

في الحقيقة كان الباحث لديه تحوفات من إثارة النقاش حول القضية التي يطرحها هذا المحور؛ لادراكه من واقع المشاهدات الواقعية لمدى الجدل والاختلافات التي قد تثار في هذا الإطار؛ لكن والتزاماً بالموضوعية وانطلاقاً من أن أحداث الربيع العربي في مصر لم تتوقف عند 25 يناير 2011م بل تبعها ما جرى في 30 يونيو 2013 وما تبعها من تطورات متلاحقة؛ كان ضرورياً الخوض في مناقشة المسألة مع الالتزام بالحيادية العلمية اللازمة.

وقد كان واضحاً أن حالات الدراسة قد توزعت بين قسمين؛ القسم الأول وهو القسم الغالب بواقع ست وعشرون حالة مؤيدة لما حدث باعتبار أن ما حدث كان لا بد وأن يتم لأسباب عديدة تشمل: الفشل السياسي لنظام مرسي وجماعة الإخوان في إدارة دفة الحكم بالبلاد وعدم إقناعه للمصريين لاسيما مع توالي القرارات والمواقف الخاطئة، وضعف الأداء الاقتصادي وإهمال نظام مرسي الملفات المصرية المزمنة المتمثلة في الفقر والبطالة وسوء الخدمات والعدالة الاجتماعية وهي الملفات التي كانت ستعزز حضور الإخوان في سدة الحكم، وإصرار النظام السياسي على أخونة كل مفاصل الدولة وإقصاء بقية العقول والكفاءات، وتعميقه لحالة التمزيق والاستقطاب الحادة والتوتر في المجتمع المصري. ما يضاف إليه تراجع مستويات المعيشة وتقلص الدخل القومي والفردى وتضاعف الديون، والتعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية وغيرها بلامبالاة، والخطاب الأنفعالي للنظام وأتباعه من الإخوان، بجانب تراجع قاعدة التأييد الشعبي الواسعة لمرسي بين معظم الفصائل السياسية المصرية لتقتصر على الإخوان المسلمين بل ربما تأكلت داخل الجماعة، والمخاطر المتعددة التي هددت مصر في ظل حكم الإخوان لاسيما ما يتعلق بالتعدي على الحريات، ومصادرة استقلال القضاء واختطاف التشريع، والتهديدات المتعلقة بالأمن القومي.. الخ، وكذا عدم تقديم نظام مرسي لتنازلات أو قبوله بشروط مسبقة للخروج من الأزمة.

أما القسم الثاني في المقابل بواقع أربع حالات معارضون لما تم؛ وباستيضاح موقفهم تبين اقتناعهم بأن ما حدث ليس بثورة وإنما رغبة المؤسسة

العسكرية في السيطرة على الحكم، وأن عدم إعطاء الرئيس مرسي الفرصة كاملة في الحكم لتقييمه بموضوعية يعد أحد الأسباب المهمة لعدم نجاح تجربة محمد مرسي أنه جاء للحكم بلا دستور يوضح صلاحياته.

6. فيما يتعلق بتقييم واقع الأوضاع في مصر الآن بعد إزاحة النظام في 30 يونيو 2013م:

توزعت حالات الدراسة فيما يتصل بتقييم واقع الأوضاع في مصر الآن بعد إزاحة نظام مرسي في 30 يونيو 2013م إلى ثلاث فئات أساسية: الفئة الأولى ويمثلها تسع عشرة حالة، وترى أن الأوضاع في مصر الآن أكثر إيجابية (أفضل) عما كانت عليه في ظل نظام مرسي، أما الفئة الثانية فتري أن الأوضاع في مصر الآن أكثر سلبية (أسوأ) عما كانت عليه بواقع خمس حالات، في حين ذهبت الفئة الثالثة بواقع ست حالات إلى أن الأوضاع في مصر كما كانت عليه في ظل نظام مرسي.

7. فيما يتعلق بأبرز الايجابيات في الواقع المصري بعد 30 يونيو 2013م:

حاولت الدراسة تفسير موقف النسبة الأكبر من حالات الدراسة المتمثل في ارتفاع حجم التأييد لوجهة النظر بأن الأوضاع في مصر أصبحت أكثر إيجابية (أفضل) عما كانت عليه في ظل نظام مرسي؛ وهو ما أرجعته تلك الحالات إلى مجموعة من الايجابيات الحادثة في الواقع المصري وتشمل من وجهة نظرها: البدء في تنفيذ مشروعات قومية عملاقة للنهوض بالاقتصاد من عينة مشروع قناة السويس الجديدة والتفكير في أخرى مستقبلية، والبدء في إصلاح مؤسسات الدولة، والتأييد الشعبي الكبير للقيادة السياسية، وظهور ملامح تحسن الاقتصاد ووجود مؤشرات لبدء دوران عجلة الإنتاج، وتحسن الحالة الأمنية مقارنة بذي قبل، وتراجع المظاهرات والنحسارها في فئة محدودة جداً تدعم جماعة الإخوان المسلمين". بالإضافة إلى تحسن مؤشرات البورصة المصرية، واتخاذ خطوات جادة لتحسين مناخ الاستثمار والتوجه نحو مراجعة التشريعات ذات الصلة، وظهور

بعض المحاولات لتحجيم الفساد، وتراجع شعبية كثير من تيارات الإسلام السياسي المضللة وفقدان الثقة الجماهيرية فيها، فضلاً عن أن الوحدة الوطنية لا تبدو في حالة تصدع أو انهيار، بجانب المضي في تنفيذ خارطة طريق المستقبل، وإعادة تقييم علاقات مصر الخارجية والمواقف السابقة على الأصعدة كافة، والعمل على تغيير المواقف السلبية لأمريكا وبعض الدول من الأحداث في مصر.

8. فيما يتعلق بأبرز السلبيات في الواقع المصري بعد 30 يونيو 2013م:

سعت الدراسة إلى استجلاء موقف بعض حالات الدراسة المتمثل في الاعتقاد بأن الأوضاع في مصر الآن أكثر سلبية (أسوأ) عما كانت عليه في ظل نظام مرسي؛ وهو ما أرجعته تلك الحالات إلى مجموعة من السلبيات في الواقع المصري بعد 30 يونيو 2013م وتتضمن برأيهم: زيادة معدلات العنف والعمليات الإرهابية، وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة نتيجة إلغاء نسبة كبيرة من دعم الطاقة ما أدى إلي ارتفاع الأسعار بصفة عامة، وزيادة الاحتقان في الشارع المصري ما بين مؤيد ومعارض للنظامين الحالي والسابق، واستمرار تردى الوضع الاقتصادي المصري وتعطل الإنتاج وتردي الأوضاع المعيشية وخدمات البنى التحتية الأساسية، بجانب استمرار تدهور الحالة الأمنية، واستمرار فوضى المظاهرات الحقيقية أو المصطنعة، وزيادة حالات التعدي على المعارضين، وزيادة أزمة انقطاع التيار الكهربائي، وزيادة أزمة الوقود وارتفاع أسعاره، وتدهور أداء الإعلام المصري وعدم مهنيته وبعده عن الحيادية. فضلاً عن التشكك والتشكيك في جماعات الإسلام السياسي، وحدوث اضطراب مرحلي، واستمرار الوضع المضطرب فترة من الزمن، وتراجع أعداد السياح القادمين لزيارة مصر، واستمرار تواجد المظاهرات والحشود مما فاقم من حجم الأزمة بجميع أبعادها، وإشغال البلد والشعب واستنزاف مقدراته، وسيادة حالة من الانقسام والاستقطاب غير معهودة وغير مسبوقة في صفوف الشعب المصري وتعميق الفرقة بين أبناء الوطن الواحد.

(ج) - رؤى النخبة الأكاديمية للواقع الحالي لمشاكل الشباب:

1. فيما يتعلق بأبرز مشاكل الشباب المصري الملحة فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى الآن:

أشارت حالات الدراسة إلى أن مشاكل الشباب المصري الملحة فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى الآن تتمحور بصفة أساسية حول مشاكل: البطالة، وأزمة الإسكان، والعموسة وتأخر سن الزواج، وزيادة وقت الفراغ، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بأزمة الهوية، والانحراط في عالم الجريمة والانحرافات بأنواعها، وإدمان المخدرات، وتحول الشباب ليصبح أكثر ميلاً إلى العنف، إضافة إلى الفقر وتدني مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الضرورية، وذكرت بعض الحالات المشاكل المتعلقة بعدم إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في الحياة السياسية؛ حيث لا تزال السيطرة في هذا السياق لشرائع معينة من المجتمع تمتهن العمل السياسي ولا تتيح الفرصة لآخرين من الشباب أو غيرهم للعمل به إلا بما يخدم مصالحهم. وتطرق بعض الحالات إلى المشكلات الأخلاقية وتشمل تراجع دور العامل القيمي في توجيه سلوكيات كثير من الشباب ما يتجسد في صور "انفلاتية" تشمل التحرش الجنسي والجرائم المتعلقة بها؛ حيث إن معظم مرتكبيها من الشباب. وأخيراً فقد أشارت مجموعة من حالات الدراسة إلى مشكلة تتعلق بتراجع مستوى الثقافة العامة للشباب وسطحية المعلومات المتوافرة لدى شريحة كبيرة منهم فيما يخص قضايا الوطن ومشكلاته الحقيقية.

2. فيما يتعلق بتصورات النخبة الأكاديمية حول العوامل المسؤولة عن مشاكل الشباب المصري فيما بعد 25 يناير 2011م:

أجمعت حالات الدراسة على أن معظم مشاكل الشباب المصري ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي محصلة لعوامل عديدة تشمل: تراكم المشاكل دون حلها من عقود سابقة، وعدم وجود إجراءات ملموسة من جانب الدولة للتصدي لمشاكل الشباب، وحالة الارتباك وعدم الاستقرار التي سيطرت على المشهد

السياسي فيما بعد 25 يناير، والتدهور العام لأوضاع الاقتصاد المصري ما انعكس على كل مناحي الحياة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها) وكل قطاعات المجتمع بما فيهم الشباب، وتوالي الأزمات الطارئة وانشغال الدولة بمواجهة آثارها، واستمرار المظاهرات والاحتجاجات التي وصلت إلى درجة إثارة الفوضى والشغب، واستغلال قوى سياسية تطورات الأحداث لتحقيق مصالحها بعيداً عن مصالح الوطن.

ما يضاف إليه تعدد الحكومات وتواليها خلال وقت قصير لم يتح لأي منها الفرصة لاتخاذ قرارات ملموسة أو صياغة خطط وبرامج مؤثرة لمعالجة مشاكل الشباب، وعدم استغلال الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يؤدي إلى تعظيمها، وزيادة المطالبات والاحتجاجات الفتوية (أطباء، مدرسين، عمال غزل ونسيج، موظفين بقطاعات متعددة بالدولة... الخ) ما أدى للاستغراق في تلبية الدولة لهذه المطالب أو بعضها دون معالجة المشاكل الحقيقية للشباب والمجتمع بعامة. أيضاً زيادة التكلفة الأمنية؛ حيث انتشرت في أعقاب يناير 2011 حالة من الفوضى والتردي الأمني ما نتج عنه زيادة الانفاق من أجل استعادة السيطرة الأمنية وفرض هيبة الدولة، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية للتعامل مع مشكلات الشباب فيما بعد يناير 2011، وعدم كفاية موارد الدولة لتلبية كافة الاحتياجات وحل كافة المشكلات، وانخفاض معدلات التنمية وتراجع التصنيف الائتماني لمصر، وهروب العديد من الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى الخارج نتيجة لتدهور الأوضاع، وإحجام كثير من رجال الأعمال المصريين عن الاستثمار بمصر، وخروج مبالغ ضخمة من النقد الأجنبي إلى خارج مصر سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

وأوضحت بعض حالات الدراسة عوامل أخرى تتصل بتغلغل البيروقراطية والروتين والفساد في مفاصل الدولة المصرية ما يحتاج لوقت للتخلص من كل تلك السلبيات، وضعف مساهمة القطاع الخاص في حل مشاكل الشباب، وعودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخارج ما أثر على حجم التحويلات

بالعملة الصعبة إلى داخل مصر على الرغم من كونها مورداً أساسياً من الموارد التي تعتمد عليها الدولة، واستمرار تفاقم الزيادة السكانية وتدفق أعداد أخرى من المواطنين بحاجة إلى رعاية، وتهميش دور البحث العلمي في حل مشاكل الشباب، وتدني المستوى العلمي والثقافي لكثير من الشباب خريجي الجامعات؛ ما يشير إلى أنه لا يعول عليهم كثيراً في حل مشاكل مجتمعهم والتي من بينها مشاكلهم، وارتفاع أسعار المساكن والخدمات عموماً (كهرباء، مياه.. الخ) ما يعيق كثير من الشباب عن بدأ حياة أسرية جديدة، وفقدان كثير من الشباب لوظائفهم بعد إغلاق كثير من المصانع والشركات تأثراً باضطراب الحالة الاقتصادية بعد ثورة يناير.

3. فيما يتعلق بانعكاسات عدم معالجة مشاكل الشباب بالكيفية الملائمة كما تدرکها النخبة الأكاديمية علي المجتمع المصري ككل:

تمثلت انعكاسات عدم معالجة مشاكل الشباب بالكيفية الملائمة علي المجتمع المصري من وجهة نظر النخبة الأكاديمية في: تزايد معدلات الجريمة والعنف والانحرافات بأنواعها، وسيادة حالة من اليأس وفقدان الأمل والاستياء العام بين صفوف الشباب ما يهدد استقرار المجتمع بصفة عامة، وحرمان المجتمع من إسهام الشباب على الرغم من كونهم طاقات فعالة في جهود التنمية ما يؤثر على الدخل القومي للدولة في مجمله، وتراجع الشعور بالانتماء الوطني لدى الشباب، وتهيئة الفرصة لظهور احتجاجات (سلمية أو عنيفة) على المدى الطويل، وإتاحة الفرصة أمام شرائح من الشباب لاعتناق أفكار تدميرية لا تؤمن بالدولة وربما تتخذ من العنف والإرهاب وسيلة لتحقيق أهدافها، وتضاؤل ثقة الشباب في مؤسسات الدولة المصرية، وإبقاء معدلات النمو في المجتمع كما هي دون أي تحسن، بجانب زيادة الاستقطاب الطبقي بين فئات المجتمع (أصحاب الثروات في مقابل الفئات الفقيرة المهمشة) وتراجع أو انعدام الطبقة الوسطى، وتزايد الشعور بالانعزالية والتهميش في صفوف الشباب، ودخول أعداد إضافية من الشباب ضمن شريحة "الفقراء" أو من هم دون خط الفقر، وتراجع قدرة الشباب عن إشباع حاجاتهم

الأساسية كالحاجة إلى فرصة عمل ودخل ثابت والحاجة إلى الاستقرار وتكوين أسرة والحاجة إلى مسكن الخ، إضافة لتدني تقدير الشباب لذاتهم وفقدانهم الثقة بأنفسهم، وفشل جهود التنمية على المستوى القومي.

4. فيما يتعلق بآراء النخبة الأكاديمية بشأن أنسب الحلول لمواجهة مشاكل الشباب المصري والقضاء عليها في الوقت الراهن:

تضمنت الحلول التي طرحتها حالات الدراسة لمواجهة مشاكل الشباب المصري والقضاء عليها: ضرورة الوضع في الاعتبار أن كثير من مشاكل الشباب هي مشاكل عاجلة؛ ومن ثم فإن البحث الجاد عن حلول لها تعد مسألة لا تحتمل التأخير بحال من الأحوال، مع الحاجة إلى تفعيل دور البحث العلمي في حل مشاكل الشباب والإفادة من نتائج الدراسات التي تمت بخصوص هذه المشاكل في كافة التخصصات ذات الصلة، وتشجيع الشباب على الإقامة بالتجمعات السكنية بالمناطق الجديدة؛ على أن يتزامن ذلك مع توفير كافة الخدمات اللازمة، واتخاذ تدابير وإجراءات واقعية ومؤثرة من جانب الدولة كمبادرات فعالة لحل مشاكل الشباب، وتحقيق الاستقرار الأمني في المجتمع واستعادة سيادة الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو؛ ما ينعكس إيجاباً على الشباب وكافة فئات المجتمع، وتشجيع الاستثمارات بكافة أنواعها العربية والأجنبية والمحلية؛ لاسيما في المشروعات التي من شأنها إيجاد فرص عمل، وحل المشكلات الشبابية المزمنة، وإيجاد حوافز خاصة للمستثمرين في المشاريع التي يستفيد منها الشباب مثل مشاريع الإسكان أو المشاريع التي توفر فرص عمل كثيفة وكذلك المشاريع الخدمية التي تفيد الشباب وغيرهم.

وفي الإطار ذاته، فإن حل مشاكل الشباب برأي حالات الدراسة يقتضي أيضاً تحقيق توافق القوى السياسية لإعلاء مصالح الوطن على المصالح الذاتية الضيقة، والسعي نحو تقليل معدلات الزيادة السكانية قدر الإمكان، والاستفادة المثلى من كافة موارد الدولة في تلبية احتياجات الشباب الضرورية، والمواجهة الحاسمة لحالة الفوضى التي تخلقها المظاهرات غير المشروعة وعدم الاستقرار في

المشهد السياسي، والقضاء على الفساد والمحسوبية والرشوة وكذلك البيروقراطية والروتين وغيرها من المعوقات المتفشية في أجهزة الدولة لسنوات طويلة، وإشراك القطاع الخاص وتشجيعه على الاضطلاع بأدوار وطنية في حل مشاكل الشباب، والتركيز على إيجاد مشروعات قومية عملاقة تستفيد من طاقات الشباب على غرار مشروع "قناة السويس الجديدة"، ومراعاة الربط بين السياسات والفرص التعليمية المتاحة وحاجات سوق العمل الفعلية والتخصصات الأكثر طلباً عليها دون غيرها، وإعادة النظر في السياسات التعليمية ككل إذا تطلب الأمر ذلك، واهتمام الإعلام بمناقشة مشاكل الشباب بصورة جادة؛ بما يساعد على تعريف صانع القرار بحقيقة هذه المشاكل من حيث حجمها وخطورتها، بجانب تشجيع الشباب على تأسيس مشروعات صغيرة وتقديم التيسيرات اللازمة في هذا الإطار، وتنمية الشعور بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية لدى الشباب، واستطلاع آراء الشباب أنفسهم - بوصفهم مستفيدين - بشأن مشاكلهم والتعرف على الحلول المقترحة من جانبهم لها، وأخذها في الاعتبار عند صياغة السياسات العامة الرامية لعلاج تلك المشكلات، وإيجاد بيانات إحصائية دقيقة توضح حجم مشاكل الشباب النوعية بمعنى حجم كل مشكلة على حده سواء فيما يتعلق بمشاكل البطالة أو الإسكان أو العنوسة وتأخر سن الزواج... الخ؛ بالنظر إلى أن توفير البيانات الحقيقية يعد خطوة ضرورية لعلاج المشكلة علاجاً ناجحاً.

(د) - تصورات النخبة الأكاديمية بشأن مستقبل مشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي:

1. فيما يتعلق بالسيناريوهات المحتملة إزاء الأوضاع المستقبلية لمشاكل الشباب في ضوء واقع المجتمع المصري فيما بعد الربيع العربي:

توزعت آراء حالات الدراسة في هذا السياق ما بين ثلاثة سيناريوهات أساسية؛ أما السيناريو الأول والذي دعمته غالبية حالات الدراسة بواقع ثلاث وعشرون حالة، فيذهب أنصاره إلى إمكانية التغلب على السلبات الراهنة وتحسن الأوضاع إلي الأفضل؛ ويعتمد مؤيدو هذا السيناريو على مؤشرات تدعم موقفهم

ومن بينها: البدء في الإعلان عن تنفيذ خطط وبرامج طموحة، والإحساس باهتمام القيادة السياسية بدور الشباب والحرص على حل مشاكلهم، وتحسن وتيرة أداء الاقتصاد الوطني حتى وإن كان بشكل تدريجي أو بطيء، والاهتمام بعامل الوقت في علاج مشاكل الشباب والاتجاه للتفكير في حلول عاجلة، والإعلان مؤخراً عن اختيار عدد من معاوني الوزراء من الشباب بهدف منح الفرصة للشباب للتخلص من الأوضاع البيروقراطية التي تعاني منها بعض الوزارات وإتاحة الفرصة للمعاونين للتدخل الحيوي والفعال لحل أية مشكلات أو عقبات تواجه وزارتهم.

ويتحدد السيناريو الثاني والذي دعمته بعض حالات الدراسة بواقع ثلاث حالات في استمرار الأوضاع القائمة كما هي دون تغيير؛ ويعتمد مؤيدو هذا السيناريو على مؤشرات تدعم موقفهم ومن بينها: التأكيد على أن مشاكل الشباب هي بالأساس مشكلات مركبة وذات أبعاد متداخلة، كما أنها تحتاج لمزيد من الوقت لحلها ولا يتوقع الانتهاء منها على المدى القصير، وأن مشاكل الشباب تحتاج إلى ابتكار حلول مختلفة عن السابق العمل بها وإلى أن يتم ذلك فستستمر المشاكل قائمة، وأن علاج مشاكل الشباب يتطلب معالجة مشاكل أخرى كثيرة بالتزامن تعترى أداء الأجهزة الحكومية لاسيما التنفيذية منها.

في حين يدور السيناريو الثالث حول تفاقم الأمور وازديادها سوء في المستقبل، وقد أيد هذا السيناريو أربع حالات كان واضحاً موقفها التشاؤمي منذ البداية؛ وقد أيدت موقفها بمؤشرات تقتنع بها تشمل: الشعور بعدم وجود الاهتمام الكافي من جانب الحكومة بمعالجة مشاكل الشباب، وعدم وجود خطط واضحة لحل مشاكل الشباب، وعدم قدرة كثير من الشباب على تلبية احتياجاتهم الأساسية وتدني مستوى معيشتهم، واستمرار مشاكل الشباب القائمة كما هي دون حل مع تفاقمها بصورة أشد عن ذي قبل، وارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب، واستمرار حالة عدم الاستقرار والاضطراب السياسي، وعدم الاستفادة من التجارب الدولية التي أثبتت كفاءة وفاعلية في حل مشاكل الشباب،

وفشل السياسات الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وعدم نجاح المشروعات التي تنفذها الدولة في حل المشاكل الملحة للشباب كالبطالة وأزمة السكن وغيرها، واستمرار الفساد وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم وجود فرص حقيقية للشباب للمشاركة في حل مشاكلهم أو خدمة مجتمعهم، بجانب عدم إتاحة الفرصة أمام الشباب لإثبات ذاتهم أو تولي مواقع ذات أهمية، وتبني سياسات حكومية ثبت عدم جدواها في الماضي، واستمرار معدلات الزيادة السكانية في الارتفاع المستمر، فضلاً عن ضآلة حجم الاستثمارات في مشاريع تهتم الشباب أو تعالج أيّاً من مشاكلهم.

2. فيما يتعلق بالدور المنتظر من الدولة المصرية في الفترة القادمة في تصديدها لمشاكل الشباب من أجل مواجهتها بالشكل الأمثل:

في ضوء ما كشف عنه تحليل نتائج المقابلات المعمقة مع حالات الدراسة، أمكن بلورة تصور محدد حول الدور المنتظر من الدولة المصرية في الفترة القادمة في تصديدها لمشاكل الشباب وتحدد ملا مح هذا الدور اعتماداً على ما تم استخلاصه من نتائج في النقاط التالية:

1. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على الفساد في أجهزة الدولة بكافة صوره وأشكاله.
2. أهمية إعطاء قيمة ووزن نسبي لآراء الشباب فيما يخص مشاكلهم ووضعها موضع الاعتبار.
3. إتباع سياسة المراحل أو الأخذ بطريقة الأولويات بتصنيف مشاكل الشباب إلى مستويين أو عدة مستويات: مشاكل تحتاج لحلها على المدى الطويل وأخرى لا بد من التصدي لها على المدى القصير أو المتوسط.
4. ضرورة أن تلجأ الدولة المصرية لتطوير أساليب وسياسات التعاطي مع مشاكل الشباب.
5. ضمان النزاهة والشفافية في إتاحة الفرصة للشباب بعدالة ودونما تمييز.

1. أن تولي الدولة مزيد من الاهتمام ببرامج تنمية القدرات الذاتية للشباب وتعظيم ثقتهم بأنفسهم ومشاركتهم في بناء المجتمع.
2. توجيه أجهزة الدولة بتبني حلول عاجلة خاصة لمشاكل الشباب التي لا تحتمل التأجيل.
3. الدراسة المتأنية لأية قرارات تتعلق بالشباب سواء في عمومهم أو فيما يخص بعض قطاعات منهم.
4. أن تسمح الدولة بفتح نقاشات مجتمعية موسعة وجادة حول مشاكل الشباب وهمومهم يشارك بها متخصصون في كافة التخصصات دونما مجاملات لأسماء بعينها.
5. أن تسعى الدولة المصرية لرفع مستوى معيشة المواطنين عموماً بما فيهم الشباب.
6. توجيه أجهزة الدولة بالقضاء على أية معوقات تحول دون مساهمة الشباب بإيجابية في جهود تنمية المجتمع بصورها المختلفة.
7. تيسير السبيل أمام إشراك القطاعات الأهلية والخاصة في التصدي جنباً إلى جنب لمشاكل الشباب.
8. أن تتبنى الدولة سياسة الاهتمام بالقروض الميسرة للشباب بضمانات محدودة ما ييسر إجراءات البدء في مشروعات صغيرة منتجة.
9. أن تتسم الإجراءات والتدابير التي يتم اتخاذها بالواقعية والبعد عن الطموحات غير القابلة للتحقق أو في المقابل تكون دون المستوى المأمول.
10. الحاجة إلى تنسيق كافة أجهزة الدولة معاً في جهود معالجة مشاكل الشباب دونما تحبط أو عشوائية في القرارات أو عند التنفيذ.

ثالثاً: خلاصة الدراسة

1. جاء تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية وعدم تلبية الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، وضعف هامش الحرية المتاح للتعبير عن

- الرأي، في مقدمة الأسباب التي تعتقد النخبة الأكاديمية أنها تفسر حدوث ثورات الربيع العربي عموماً و25 يناير 2011 في مصر خصوصاً.
2. تذهب النسبة الأكبر من حالات الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من الأهداف المشروعة التي فجرت ثورة 25 يناير 2011م وحتى ما قبل 30 يونيو 2013م؛ إلا أن الأحداث التي أعقبتها أدت بالأوضاع لاسيما الاقتصادية والمعيشية في مصر إلى أن تصبح أسوأ مما كانت عليه قبل ذلك، ويلى ذلك نسبة أقل ترى أن الأوضاع تحسنت إلى الأفضل؛ وقد دلت كل فئة من هاتين الفئتين على موقفها اعتماداً على حصر سلبيات أو إيجابيات معينة تؤكد صحة وجهة نظرها.
3. أشارت غالبية حالات الدراسة فيما يتعلق بأسباب إزاحة النظام في 30 يونيو 2013م إلى أن ما حدث كان لا بد وأن يتم لأسباب عديدة يلخصها القول بالفشل السياسي لنظام مرسي وجماعة الإخوان وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمعظم المواطنين المصريين. مع الوضع في الاعتبار ما ذكرته بعض حالات الدراسة وإن كانت محدودة فيما يرتبط بمعارضة ما تم وأنه لم يتم إعطاء نظام مرسي الفرصة كاملة في الحكم لتقييمه بموضوعية. وفي ضوء هذه النتيجة فقد ذهب معظم حالات الدراسة (المؤيدة) إلى أن الأوضاع في مصر الآن أكثر إيجابية عما كانت عليه في ظل نظام مرسي؛ وهو ما تم التدليل عليه برصد مجموعة من الايجابيات في الواقع المصري الحالي؛ بينما ذهب بعض الحالات المحدودة (المعارضة) إلى أن الأوضاع في مصر الآن أكثر سلبية عما كانت عليه؛ وهو ما تم التدليل عليه أيضاً برصد مجموعة من السلبيات في الواقع المصري بعد 30 يونيو 2013م.
4. تمحورت أبرز مشاكل الشباب المصري فيما بعد 25 يناير 2011م وحتى الآن من وجهة نظر النخبة الأكاديمية في مشاكل: البطالة، وأزمة الإسكان، والعموسة وتأخر سن الزواج، وزيادة وقت الفراغ، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بأزمة الهوية، إضافة إلى الفقر وتدني مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الاحتياجات الضرورية، بجانب بعض المشاكل النوعية الأخرى التي تحتاج إلى جهود دؤوبة لحلها.

5. كان لافتاً إجماع حالات الدراسة على أن معظم مشاكل الشباب المصري ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي محصلة لعوامل عديدة تشمل: تراكم المشاكل دون حلها من عقود سابقة، وعدم وجود إجراءات ملموسة من جانب الدولة للتصدي لمشاكل الشباب، بجانب عوامل أخرى عديدة لا يمكن تجاهلها في هذا السياق.
6. أدركت النخبة الأكاديمية أن عدم معالجة مشاكل الشباب بالكيفية الملائمة من شأنه أن ينعكس بالسلب على بنية المجتمع المصري؛ ما يتمثل في مظاهر عديدة غير مرغوب فيها ويجدر التنبه لها.
7. كشفت الحلول التي طرحتها النخبة الأكاديمية بشأن مواجهة مشاكل الشباب المصري عن وعي واضح بهذه المشكلات؛ ويلاحظ أنها انطلقت في معظمها من الإقرار بكون مشاكل الشباب ذات طبيعة خاصة كما أنها ذات أولوية مقارنة بمشاكل فئات أخرى من المجتمع.
8. يغلب على تصورات النخبة الأكاديمية بشأن مستقبل مشاكل الشباب المصري فيما بعد الربيع العربي السيناريو التفاؤلي بإمكانية التغلب على السلبيات الراهنة وتحسن الأوضاع إلى الأفضل في ضوء بعض الاشتراطات.
9. أكدت النخبة الأكاديمية على أنه يتعين على الدولة المصرية الاضطلاع بواجبها تجاه مشاكل الشباب من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات الملوسة المحددة بصدد المواجهة الحقيقية لهذه المشاكل.

❖ هوامش البحث:

- (1) تقرير الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي: إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية، العدد الأول، 2005، ص ص 9-9.
- (2) خليدة كعسيس خلاصي: الربيع العربي بين الثورة والفضوى، (في): مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (421)، 2014، ص 225.
- (3) عبدالحق عبد الله: انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 4.

- (4) باري ميركن: الربيع العربي: التركيبة السكانية في منطقة تمر بمرحلة انتقالية، تقرير التنمية الإنسانية العربية - سلسلة أوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2013، ص 6.
- (5) خالد عليوي العرداوي: الربيع العربي: ثورات لم تكتمل، ورقة عمل (في): ندوة "تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي"، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون، جامعة كربلاء، آذار 2013، ص ص 2-3.
- (6) سلطان أبو علي: الاقتصاد المصري بعد ثورة 25 يناير: وجهة نظر، سلسلة الأوراق البحثية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، العدد (2)، 2011، ص 1.
- (7) ولاء جاد الكريم محمود: الحراك السياسي للشباب المصري حالة واقعية ورؤية استشرافية، مؤتمر المجتمع المدني في البلاد العربية ودوره المنظور في مرحلة ما بعد الربيع العربي، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر)، مركز دراسات المجتمع المدني (فلسطين)، 2011.
- (8) طلعت مصطفى السروجي: الربيع العربي وتحديات الخدمة الاجتماعية: رؤية في مستقبل الخدمة الاجتماعية العربية، مجلة القاهرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، يناير 2012.
- (9) خالد عليوي العرداوي: الربيع العربي: ثورات لم تكتمل، ورقة عمل (في): ندوة "تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي"، مرجع سابق، ص ص 3-4.
- (10) سامر مؤيد: متغيرات ما بعد الربيع العربي والطرق إلى الحكم الرشيد، ورقة عمل (في): ندوة "تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي"، وحدة أبحاث القانون والدراسات الدولية في كلية القانون، جامعة كربلاء، آذار 2013، ص ص 6-7.

- (11) محمد تركي بني سلامة: الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، مركز البديل للدراسات والأبحاث بدعم من مؤسسة المستقبل، عمان - الأردن، 2013، ص ص 3-5.
- (12) عبد القادر أزداد: ثقافة التغيير عند الشباب على ضوء الربيع العربي، المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ص 2.
- (13) رانيا رشدي و كارولين كرافت: مقدمة التقرير النهائي لمسح النشء والشباب في مصر، مجلس السكان الدولي بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصري، يناير ٢٠١١م، ص 1.
- (14) دينا شحاتة: الحركات الشبابية وثورة 25 يناير، المجلد (218) من كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2011.
- (15) خالد الصوفي و علي البريبي: دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو الربيع العربي: دراسة ميدانية، (في): مجلة رؤى استراتيجية، يناير 2014، ص 37.
- (16) المرجع السابق: ص 42-43.
- (17) أديب نعمه: إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، اجتماع الجزء الإقليمي حول الحالة المعرفية لمسوح وبحوث الشباب في الإقليم العربي، شرم الشيخ، القاهرة، 19 - 21 نوفمبر، 2005، ص ص 58-59.
- (18) الحسين حامد محمد حسين قريشي (2014): أزمة القيم في ظل الربيع العربي .. الواقع وسيناريوهات المستقبل، مركز آفاق للدراسات والبحوث، <http://aafaqcenter.com/index.php>
- (19) محمد تركي بني سلامة: الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- (20) خالد الصوفي و علي البريهي: دور الإعلام في تشكيل اتجاهات النخبة الأكاديمية العربية في اليمن نحو الربيع العربي: دراسة ميدانية، مرجع سبق ذكره، ص 37.
- (21) ريم محمد موسى: الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي، المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، ص 4.
- (22) قسم البحوث والدراسات الاقتصادية: الربيع العربي .. سيناريوهات المستقبل، منتدى الأعمال الفلسطيني، ديسمبر 2011، ص 4.
- (23) إبراهيم إسماعيل عبده: قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2010، ص 27-28.
- (24) أحمد فاروق أحمد حسن: تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم الأخلاقية بين الشباب المصري دراسة ميدانية، بحث مقبول للنشر بالمجلة العلمية بكلية الآداب بقنا- جامعة جنوب الوادي، العدد (26)، 2009، ص ص 73-74.
- (25) محمد تركي بني سلامة: مرجع سبق ذكره، ص 33.
- (26) محمد إبراهيم عبد النبي: الشباب وفرص الحراك الاجتماعي: دراسة عبر جيلين (في): الكردي، محمود (محرراً): الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة، 29-30 أبريل 2000، ص 106.
- (27) عزيزة عبد الرازق: الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعطل الشباب في المجتمع المصري (في): الكردي، محمود (محرراً): الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة، 29-30 أبريل 2000، ص 503.
- (28) عزت حجازي: الشباب العربي ومشكلاته، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، العدد (6)، ص 27.

(29) أديب نعمه: إشكاليات البحث في مجال الشباب ومقترحات مستقبلية، مرجع سابق، ص 2.

(30) مصطفى محمد قاسم زيدان: إسهام مراكز الشباب في تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب: دراسة وصفية مقارنة بين الشباب والقائمين على خدمات وبرامج مراكز الشباب، (في): مؤتمر التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1431هـ، ص ص 7-8.

(31) تقرير الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي: مرجع سابق، ص ص 6-7.

(32) عنصر، يوسف (2010): مشكلات الشباب الجزائري: الواقع والتطلعات المستقبلية، (في): مجلة الباحث الاجتماعي، العدد (10)، ص ص 211-215.

(33) تقرير الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي: مرجع سابق، ص 53.

(34) استندت الدراسة في تعريفها الإجرائي للشباب على تعريف إجرائي للباحث ذاته لنفس المفهوم في دراسة أخرى عن الشباب. يُنظر في ذلك: إبراهيم إسماعيل عبده: قضايا الشباب في الخطاب السياسي: دراسة حالة مصر، مرجع سابق، 2010، ص ص 28-29.

(35) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1993، ص 383.

(36) جعفر محمد العبد: مشكلات (الشباب المراهقين) المعاصرة، مجلة الواحة، العدد (51)، 4 / 9 / 2009م.

(37) محمود عرابي: رؤية الشباب الريفي للمشكلات الاجتماعية: دراسة ميدانية على قرية ميت الحوفيين بمحافظة القليوبية (في): الكردي، محمود (محرراً): الشباب ومستقبل مصر، أعمال الندوة السنوية السابعة لقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة، 29-30 أبريل 2000، ص 301.

(38) المرجع السابق: ص 301.

- (39) مراد بن علي زريقات: العوامل الاجتماعية للانحراف: قراءة سوسيولوجية، ورقة عمل مقدمة ضمن أعمال مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، جامعة الطفيلة التقنية - الأردن، 2007.
- (40) تقرير الحالة المعرفية للمنتج البحثي حول الشباب العربي: مرجع سابق، ص ص 9-10.
- (41) محمود عرابي: رؤية الشباب الريفي للمشكلات الاجتماعية: دراسة ميدانية على قرية ميت الحوفين بمحافظة القليوبية، مرجع سابق، ص 301.
- (42) مبارك سالين: العوامل الاجتماعية وأثرها في التغيير: الثورة اليمنية نموذجاً، المؤتمر الدولي السابع عشر: ثقافة التغيير، الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، جامعة فيلادلفيا - الأردن، الفترة 6-8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، ص 3.
- (43) محمد تركي بني سلامة: مرجع سبق ذكره، ص 22.
- (44) المرجع السابق، ص 3.
- (45) الشيوخ، محمد عبد الغفور (2013): تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والعلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- (46) خالد الصوفي و علي البريهي: مرجع سبق ذكره.
- (47) دليل الأكاديميين (1434هـ): صادر عن إدارة الاحصاء والمعلومات بوكالة جامعة الملك سعود للتطوير والجودة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (48) سمير نعيم: المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، المكتب العربي للأوفست، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1992، ص 211.